الأمم المتحدة

A/C.2/61/L.15

# الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2006
Arabic
Original: English

**الدورة الحادية والستون**
**اللجنة الثانية**
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال
**العولمة والاعتماد المتبادل**

**جنوب أفريقيا*: مشروع قرار**

## دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٢٠٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

**وإذ تشير كذلك** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

261006 261006 06-58631 (A)

٢٠٠٥[١]، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

**وإذ تشدد** على ضرورة التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على جميع المستويات، بتفعيل وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومن بينها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

**وإذ تسلم** بأن البلدان تتباين كثيرا من حيث قدراتها على الوصول إلى المعارف العلمية والتكنولوجية ونشر واستخدام هذه المعارف التي ينبع معظمها من البلدان المتقدمة النمو ويتمتع معظمها بالحماية بحقوق الملكية الفكرية،

**وإذ تسلم أيضا** بأن البلدان النامية لديها قدرات متنوعة لتحويل المعارف العلمية والتكنولوجية إلى بضائع وخدمات وللاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات على تنظيم المشاريع،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢]؛

٢ - **تسلم** بأن كثيرا من البلدان، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وتسلم أيضا، على غرار ما ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، بأن تقاسم فوائد العولمة يجري على نحو يتسم إلى حد بعيد لعدم التكافؤ، في حين توزع تكاليفها بشكل غير متساو؛

٣ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي العمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) A/61/286.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

٤ - **تشدد** على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد، يعنيان أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأنه يعود إلى كل حكومة أمر تقييم المعاوضة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

٥ - **تسلم** بأن الفجوة المتنامية في مجال القدرات التكنولوجية والعلمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هي أحد الشواغل المستمرة لأنها تعرقل قدرة كثير من البلدان النامية على المشاركة مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٦ - **تسلم أيضا** بأن العلم والتكنولوجيا يشكلان عنصرا حيويا من أجل تقاسم فوائد العولمة؛

٧ - **تسلم كذلك** بأن جعل العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع يمكن أن يتحقق عن طريق المشاركة والتعاون وإقامة الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وبأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتشجيع تساوق السياسات بشأن قضايا التنمية العالمية أمور لا غنى عنها لبلوغ هذه الغاية؛

٨ - **تشدد** على أن ''الفجوة التكنولوجية على الصعيد الدولي'' هي أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الاجتماعية - الاقتصادية الآخذة في الاتساع سريعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وتشكل تحديا كبيرا أمام البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية؛

٩ - **تحث** المجتمع الدولي على العمل معا لكفالة إدراج الأبعاد الإنمائية في النظم العالمية لحقوق الملكية الفكرية، بما يضمن انتشارا كافيا للمعارف العلمية والتقنية وتجنب التكاليف الباهظة الارتفاع للتكنولوجيا المسجلة؛

١٠ - **تشدد** على الحاجة إلى تشجيع وتيسير الوصول إلى تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات إلى البلدان النامية، وتشدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز البعد الإنمائي في النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة المستويات المختلفة للتنمية في البلدان النامية بهدف ضمان الحصول بتكلفة ميسورة على المنتجات الأساسية الضرورية، بما في ذلك الأدوية

والأدوات والبرامجيات التعليمية، ونقل التكنولوجيا والنهوض بالبحوث وحفز الابتكار والطاقات الإبداعية؛

١١ - **تدعو** إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية في جهودها المبذولة لبناء القدرة البشرية والمؤسسية اللازمة لاتباع سياسات تقوي نظمها الابتكارية الوطنية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات التي تنفرد بها وأولوياتها، ومراحل تنميتها، والتي تشجع الاستثمارات في مجال تعلم العلم والتكنولوجيا ليس من أجل توليد تكنولوجيات جديدة فحسب ولكن أيضا من أجل اكتساب القدرات في تطويع ما يجري تطويره من العلم والتكنولوجيا في أماكن أخرى بما يتواءم مع الظروف المحلية؛

١٢ - **تسلم** بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبأن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وأن يعزز قدراتها الإنتاجية، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الالتزام بتعزيز وتيسير إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيات بما فيها التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المتعلقة بها، وتطوير البلدان النامية لتلك التكنولوجيات ونقلها إليها ونشرها فيها، حسب الاقتضاء؛

١٣ - **تدعو** إلى إنشاء قاعدة بيانات دولية بشأن المعارف ومعلومات الأبحاث الناشئة من مشاريع البحث والتطوير الممولة من الأموال العامة بغية مساعدة البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيات والدراية الفنية اللازمة لإنشاء مؤسسات قائمة على التكنولوجيا والارتقاء بمستوى الصناعات القائمة؛

١٤ - **تدعو أيضا** إلى وضع مشاريع مشتركة للبحث والتطوير على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي وذلك بتعبئة الموارد العلمية وموارد البحث والتطوير القائمة، وحيثما أمكن ذلك، إنشاء مختبرات حاسوبية ودعمها عن طريق الربط الشبكي بمرافق علمية متطورة وبمعدات للبحوث؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل، يتناول موضوع ''مجال التحرك المتاح للسياسات في سياق العولمة والاعتماد المتبادل'' في إطار البند المعنون '' العولمة والاعتماد المتبادل''.